



جمهورية مصر العربية  
وزارة الخارجية

EGYPT

08-12-11 AM

بيان

السيد السفير/ هشام بدر

المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى المقر الاوروبى للامم المتحدة بجنيف

بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لاتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن اللاجئين

(٧ - ٨ ديسمبر ٢٠١١)

السيد الرئيس،

انه لمن دواعى سرورى ان اكون اليوم بينكم ونحن نحتفل سويا بمرور ستين عاما على اتفاقية الامم المتحدة للاجئين، وخمسين عاما على اتفاقية الحد من حالات انعدام الجنسية. الامر الذى يعبر عن ادراكنا منذ عقود طويلة لاهمية العمل المشترك بين كافة الدول لمواجهة المشاكل الدولية، وخاصة اذا ما كان المعنى بها ومحورها هو الانسان المحتاج للحماية والمساعدة.

وانتهز هذا الحدث الهام لكى اتوجه بشكر خاص الى السيد/ انطونيو جوتيرز المفوض السامى لشئون اللاجئين، الذى تعكس ادارته للمفوضية ادراكا عميقا، ورؤية شاملة لاسلوب التعامل مع قضايا اللاجئين، والتي تعد بحق من اهم ما يواجهه العالم من تحديات، فتحية تقدير واعزاز لهذه الشخصية الرفيعة وما اسهاماتها البارزة للانسانية.

السيد الرئيس،

لا يفوتني أن أبدأ حديثى بالثورة المصرية، فهي ثورة فريدة محورها الانسان، فلم يحرك المصريين دافع أيديولوجى ولا تيار سياسى ولا معتقد دينى، بل نبعت من تطلع المواطن المصرى الى قيم انسانية اساسية هى الحرية والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية، وضرورة ارساء قواعد الديموقراطية.

وهانحن اليوم قد انتهينا من اولى مراحل الانتخابات البرلمانية للعبور الى واقع جديد تكون فيه السيادة الحقيقية للشعب المصرى.

لقد اكد الشعب المصرى على اختلاف ارائه وتوجهاته احترامه لقواعد العملية الديموقراطية سواء بمشاركته العريضة فى الانتخابات ومن قبلها الاستفتاء على بعض المواد الدستورية. او بامتثاله لما ذهبت اليه اراء الاغلبية.

واننى على ثقة ويحدونى تفاؤل عظيم فى ان تمهد هذه المرحلة الانتقالية لعملية البناء الديموقراطى المنشود، وارساء قواعد قوية تستند على احترام وحماية حقوق الانسان، ومحورية المواطن المصرى ودوره فى التنمية الشاملة لدولته.

السيد الرئيس،

عبر ستون عاما خلت، كانت مصر فاعلا فى قضايا اللاجئين، ولعل حرصها على الاضطلاع بمسئولية رئاسة اللجنة التنفيذية بالمفوضية العليا للاجئين خلال عام ٢٠١١، ودورها النشط فى التعامل مع مختلف الجوانب، يفرض علينا جميعا التوقف امامه لمعرفة منطلقاته، الامر يتخطى مجرد التزامات دولية ورغبة فى لعب دور فى المجتمع الدولى الى ما هو اعمق من ذلك.

فخلال فترة الرئاسة لم تدخر مصر جهدا فى سبيل العمل على ابراز قضايا اللاجئين، ولقد تابعت ما تم انجازه من اعمال خلال تلك الفترة سواء فى مجال تحديث عمل المفوضية متمثلا فى اقرار انشاء اللجنة المستقلة للمراجعة والمشورة، مروراً بتحسين مزايا التقاعد للعاملين، او فى اطلاق حوار لدراسة التكاليف التى تتحملها الدول المضيفة للاجئين، واثّر ذلك عليها. وكل تلك المسائل، دون ادنى شك، تصب فى زيادة كفاءة توفير المساعدة والحماية المطلوبة للاجئين. هذا، فضلا عما شهده العام من حوار ثرى بشأن سبل التصدى والاستجابة للكوارث الطبيعية باعتبار ما اصبحت تشكله من دافع للحركة عبر الحدود.

ان تحديث عمل المفوضية تزامن ايضا مع عمل دؤوب فى طريق البحث عن حلول عاجلة لمشاكلهم الملحة. فقد شهد العالم خلال عام ٢٠١١ اندلاع الثورة الليبية وما نتج عنها من ازمة انسانية نتيجة فرار الالاف من ليبيا. ولايفوتنى هنا ان اشيد بدور المفوضية فى التعامل مع تلك الازمة، بل انها ضربت مثالا رائعا على التعاون مع غيرها من المنظمات الانسانية وسيظل تعاونها مع المنظمة الدولية للهجرة خلال تلك

الازمة نموذجا فى مواجهة الازمات الانسانية العاجلة. كما ان ما قام به المفوض السامى من تعبئة للموارد لمواجهة هذه الازمة عبر النداء الدولى وما اثمر عنه من زيادة القدرات امر سىظل محل اعجاب وتقدير. واذا كان ذلك فى مجال الحلول العاجلة، فان المبادرة العالمية للتضامن فى اعادة التوطين والتي تزامنت مع الازمة الليبية تشكل ركنا هاما فى بلورة الافكار الطموحة والبناءة ووضعها موضع التنفيذ. ولا بد هنا ان احيى كافة الدول التى استجابت لهذه المبادرة وادعو الدول الاخرى للنظر فى الاستجابة لها.

السيد الرئيس،

كان قدر المفوضية ايضا فى عام ٢٠١١ ان تواجه احد اصعب المحن الانسانية وهى المجاعة فى عدد من مناطق الصومال، والتي تضافرت مع الظروف الاخرى التى تشهدها الصومال على مدار اكثر من عقدين من الزمان. ليس هذا فحسب، ولكن تدفق الصوماليين على اراضى الدول المجاورة القى على هذه الدول اعباء مضاعفة نظرا لما تشهده دول شرق افريقيا من جفاف.

ازاء ذلك ايضا، ساندت الرئاسة المصرية للجنة التنفيذية جهود المفوض السامى فقامت بزيارة لمعسكرات اللاجئين فى كينيا واثيوبيا خلال شهر سبتمبر من اجل تأكيد مساندة هاتين الدولتين وغيرهما من دول المنطقة المضيفة للصوماليين، ومطالبة المجتمع الدولى بالاستمرار فى دعم قضية اللاجئين الصوماليين التى هى نتاج ازمة سياسية واقتصادية يتعين علينا جميعا العمل على تسويتها.

كما حرصت الرئاسة المصرية على بسط اهتمامها على قضايا مساعدة وحماية اللاجئين ومتابعة تطور العمل فى هذا المجال، بما يتجاوز نطاق مصر الجغرافى واهتمامها التقليدى بافريقيا والشرق الاوسط، فكانت المنطقة الاسيوية محط اهتمامها تجسيدا لهذا الحرص والدعم للاجئين والدول المضيفة لهم.

السيد الرئيس،

ان مصر لن تتخلف عن القيام بمسئولياتها كعضو فاعل فى المجتمع الدولى، وقد اثبتت التجارب انه مهما كانت التحديات او الصعوبات التى تواجهها، لا يتردد الشعب المصرى وحكومته عن تقديم المساعدة والحماية. ولعلكم تتذكرون موقف مصر اثناء الازمة الليبية واستقبالها اكثر من نصف مليون شخص، وتعاونها مع المنظمات الدولية وعلى راسها المفوضية العليا للاجئين سواء لتأمين عودتهم الى اوطانهم، او لاي غرض اخر. بالمثل، لم تتردد مصر فى مد يد العون للاشقاء الصوماليين لدى تعرضهم لمخاطر المجاعة هذا العام.

السيد الرئيس،

لقد كانت مقدمتى مجرد اطلالة على ما تقوم به مصر على ارض الواقع. الا ان ذلك يستند بالاساس الى قيم المجتمع المصرى ومبادئه الراسخة المستمدة من الشرائع السماوية، وهو ما يؤكد حرص مصر على النهوض بالتزاماتها الدولية فى عالمنا المعاصر. فالاسلام منذ اكثر من الف واربعمئة عام اقر بمبدأى "منح الامان" و"عدم الطرد" واكد على انه يقع على المجتمع واجب معاملة اللاجئين بكرامة واحترام طول مدة اقامته، ويحظر تسليمه حتى وان كان ذلك فى مقابل اطلاق سراح شخص مسلم، مما يؤكد التقارب بين ما تفرضه مبادئ الاسلام السموح ومبادئ القانون الدولى المعاصر.

السيد الرئيس،

ان مصر، وهى تحرص على الاضطلاع بمسئولياتها، تتوقع ايضا من الدول الصديقة ان تمضى فى تعزيز مبادئ المشاركة فى تحمل الاءباء. فغالبية الدول المضيفة

للاجئين هي دول نامية تنوء باحمال ضخمة الاحتياجات الاساسية اليومية لمواطنيها، ومن ثم تقف تلك الدول امام معضلة شائكة واختيار صعب بين الوفاء بالتزاماتها الدولية والانسانية وبين الاضطلاع بمسؤولياتها الاساسية تجاه توفير الحياة المقبولة انسانيا لمواطنيها.

ومع تقديرى التام لتنامى الاعتراف بان تلك الدول النامية المضيفة للاجئين هي بلا شك دول مانحة فى مجال المساعدات الانسانية كونها تستضيف اللاجئين على اراضيها وتوفر لهم الملاذ الآمن وتبذل الجهود لتخفيف معاناتهم، وهو ما يتطابق مع الموقف المصرى الذى تاكد خلال الرئاسة المصرية للجنة التنفيذية بالمفوضية، فان على الدول المتقدمة فى المجتمع الدولى ان تتحمل المسؤولية فى تقديم المساعدات الفنية والمالية لتلك الدول حتى تستطيع الدول النامية المضى فى تحمل تلك الاعباء دون ان يتسبب ذلك فى اضطراب اقتصادى او مالى او عدم استقرار اجتماعى.

السيد الرئيس،

ان الذكرى الستين لاتفاقية الامم المتحدة للاجئين تفرض علينا ان نتوقف لمراجعة ما قمنا به من جهود، وتحديد اوجه القصور فى النظام القانونى للاجئين عبر حوار منفتح على كافة الافكار بما يعكس ما شهده العالم من تغيرات متلاحقة خلال العقود الماضية. واننا اذ نشيد بالمبادرات الاقليمية لطرح رؤى وحلول عملية، فان لدينا اقتناعا راسخا بان المفوضية العليا للاجئين وفقا لولايتها تعد هى المنبر المناسب لهذا الحوار المطلوب.

كما نرى ان مثل هذا الحوار لابد ألا يتم بمعزل عن خطوات واجراءات للتعامل مع امام القضايا الملحة والمزمنة التى تسببت فى احداث العديد من حالات اللجوء والنزوح التى يمتد بعضها لاكثر من ستين عاما.

السيد الرئيس،

ان التعامل مع مشاكل اللاجئين يجب ان يكون من خلال حزمة من الافكار الشاملة والمتكاملة لاستئصال جذورها، والا يقتصر الامر على تدخل انتقائى احيانا وجزئى فى احيان اخرى بما يعكس خلافا فى تناول القضايا الدولية.

فعالم اليوم تتفاعل فيه العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية سواء على جانب التحديات او بالنسبة للحلول المتاحة لمشاكل اللاجئين، والتي يبقى خيار عودة اللاجئين طوعية الى وطنه هو المفضل بينها.

السيد الرئيس،

اختتم كلمتى بان اؤكد لكم ان مصر لن تقبل من الان فصاعدا سوى ان تكون الاكثر تفاعلا مع القضايا الانسانية بكافة جوانبها، راجية ان يكون عالمنا خاليا من اللاجئين والمعاناة الانسانية بكافة اشكالها.

وشكرا،